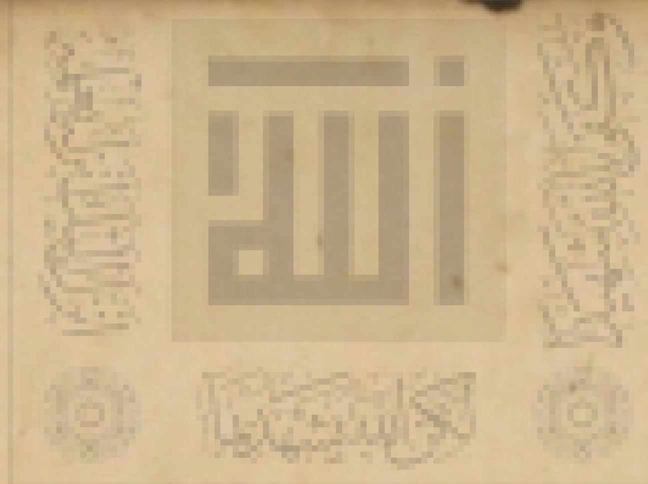


اما بعد الحمد لمن وجب وجوده وفاض على البرايا بره و
جوده والصلوة على الموعود له المقام المحمود وعلى
آله وصحبه الكرام الوفاة بالعهود فاني احببت ان ارفع
الى الجناب العالي ومرجع الامالي والاعالي ادام الله
ايامه وقرن بالتعالي اعوامه ما سنح للخاطر الفاتر والنظر
الكليل القاصر في حل الشبه التي اوردها بعض من الاصحاب
في مواضع لم يهتد فيها الى صوب الصواب لعل الله يجعله
سببا لتعرف حالي بما اودعت من اللطائف في مقالي
والله ميسر الآمال ومحول الاحوال الى احسن الحال
وهو حسبي ونعم الوكيل قال المعترض للتنصير طريقة
مخترعة هي ان الممكن لا يجب لذاته وما لم يجب الشيء

لايكون

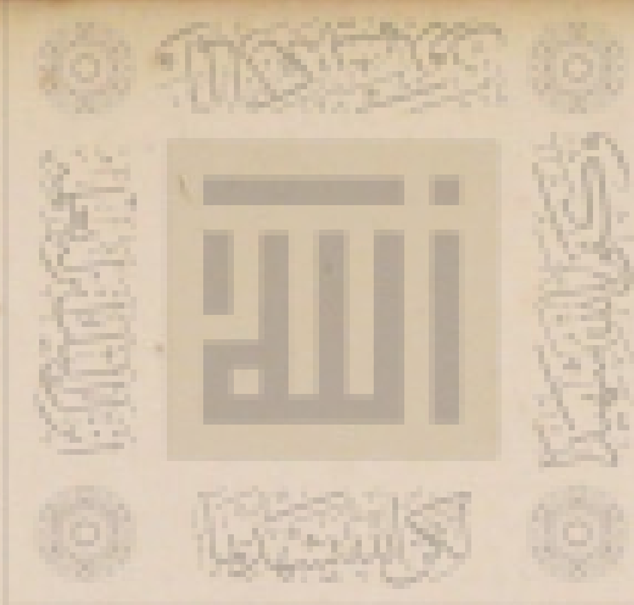
لا يكون له وجود وما لم يكن له وجود لا يكون لغيره عنه
فالممكن ص وجود من حيث ذاته لا يكون له وجود ولا لغيره عنه وجود
فلو كانت الموجودات باسرها ممكنة لما كان في الوجود موجود
وهذا الدليل منقوض بالقول المشهور من ان التصورات
والتصديقات باسرها نظرية يكتسب بعضها من بعض
على تقدير قدم النفس من حيث ان يقال ان المفهوم النظري
لا يعلم لذاته وما لم يعلم الشيء لا يكون له علم وما لم يكن له علم
لا يكون لغيره عنه علم فالمفهوم من حيث ذاته لا يكون له
علم ولا لغيره عنه علم فلو كانت المفهومات باسرها نظرية لما كان
شيء من الاشياء معلوما اقول قد تتبعت الكتب المتداولة
لذلك الحكيم المحقق وغيره من المحققين ولم نجد في شيء منها عين
ما نسبه المعترض اليه ولا ما يصلح ان يكون مأخذا له الا ما ذكره
العلامة الشريف في شرحه للمواقف في فواتح الالهيات في



مبحث اثبات الصانع بقوله المسلك السادس ما اشار اليه
بعض الفضلاء وتحريره ان الممكن لا يستقل بنفسه في وجوده
وهو ظاهر ولا في ايجاده لغيره لان مرتبة الايجاد بعد مرتبة
الوجود فان الشيء ما لم يوجد لم يوجد فلو انحصر الموجود في الممكن
لزم ان لا يوجد شيء اصلا لان الممكن وان كان متعددا لا
يستقل بوجوده ولا ايجاده واذ لا وجود ولا ايجاد فلا موجود
لا لذاته ولا لغيره هذا كلامه وتمامه ان عدم وجود شيء من
الاشياء اللازم من انحصار الموجود في الممكن مما يشهد الواقع
والحس ببطلانه فلابد من ثبوت الواجب لذاته وهو المطلوب
ولا يخفى ان هذا الدليل الذي لا توقف له على ابطال التسلسل كما هو
الحق اذا سبق في التصورات والتصديقات ولم يمنع
شيء من مقدماته المعينة كما هو المعتبر في تفسير النقض الاجمالي
يكون دليلا من ادلة ثبوت البديهي ومستلزما لمدلوله

في

في نفس الامر وعند المستدل فيكون من توهم النقض في طرف
النقيض اذ النقض الذي توهم ههنا هو جريان الدليل
مع تخلف مدلوله عنه كما هو احدى صورتيه وههنا كما تحقق
جريان الدليل فقد تحقق ايضا استلزامه لمدلوله في نفس الامر
وعند المستدل فيكون بمنأى من النقض واما منع بعض من
مقدماته فليس من هذا النقض في شيء نعم قد يورد على بعض
ادلة اثبات الواجب المبنية على ابطال التسلسل النقض بتجويز
التسلسل في المعلومات التصورية والتصديقية وجريان
الاكتساب فيهما على تقدير قدم النفس ويجاب عنه بما يحسم
مادته لكن فرق ما بينه وبين ما نقلناه ومن لم يقف عليه ولم
يعرف اجراء النقض في موضعه ولم يهتد الى طريق دفعه ما
لا غرو منه لئن يخلط في الكلام ويخبط ويقع في غياهب
الوهم والغلط ولما كان بيان النقض في موضعه ومن لا شائبة



الى كيفية دفعه مفضيا الى الاطالة في الكلام تحو لنا عنه الى
الى سمت الغرض والمرام فنقول اذا عرف محصول الملك المذكور
وطريق اجرائه في المعلومات التصورية والتصديقية فقد
ظهر لك ان القائل قد حرفه وتصرف فيه بما افسده وذلك
لان ما ذكره في صورة الشكل الاول طريقة قياس مفصول النتائج
ومطويها وتوضيحه ان الممكن لا يجب لذاته وما لم يجب الشيء لا
يكون له وجود فالممكن لا يكون له وجود وما لم يكن له وجود لا
يكون لغيره عنه وجود فالممكن لا يكون لغيره عنه وجود فالقياس
الاول ان قيد الوجوب في كبراه بما قيد به في صغراه يتجه المنع
على كبراه لجواز ان يكون الشيء موجودا بسبب كونه واجبا
لغيره وان لم يقيد به يفوت تكرر الحد الاوسط سواء اجرى
على عمومه مع ظهور كاليته او قيد بكونه لغيره مع فاكه
في نفسه بسبب اتجاه المنع الاخر عليها لجواز ان يكون الشيء

موجودا

موجودا بسبب كونه واجبا لذاته وتقييد الشيء في الكبرى بان يقال
بالممكن لاستلزامه ملاحظة خصوص الاصغر في الكبرى مما لا يصح وافيا
للقياس بسبب اشتمال كبراه على ما ينافي القيد الملحوظ في صغراه
واما ما ذكره في تصوير النقض فالحق من ماخذه اذ بعد تعريجها على مجادلة
تلبس لا يخفى وروده ما يرد على الكبرى الاولى له على الكبرى الاولى لهذا
مع زيادة فساد هي انه لا حاصل لقوله وما لم يعلم الشيء لا يكون له
علم ان جعل العلم من المبني للمفعول بل يكون لغوا من الكلام ولا
صحة له ان جعل من المبني للفاعل لظهور ان اتصاف الشيء بالعلم
لا يتوقف على كونه معلوما مع ان الاتصاف بالعلم مما لا معنى
له ههنا كما لا يخفى مما لا يليق بحال هذا القائل قول من قال
وهل يصلح العطار ما افسد الدهر **وقال ايضا** قال السيد
الشريف واحسن من هذا ان يقال وانما يلزم ذلك لان العلم يكن
كل فرد من افراد التعين امرا خاصا في نفسه متميزا عن غيره من



التعينات بذاته مع اشتراكهما في عروض مطلق التعين الذي هو
عدم الاطلاق او ما يساوي عدمه على ذلك التقدير وفيه نظر
من وجهين الاول ان التعين ح منحصر في الشخص وكل منحصر في
الشخص فهو قديم فيلزم ان يكون التعينات كلها قديمة
والثاني ان التعين على تقدير امتيازه بذاته يلزم ان يمتاز احال كونه يكون ح
معدوما على تقدير ثبوته ومنتفيا عن نفسه على تقدير عدم ثبوته
اقول قد اختار صاحب التجريد كون التعين من الامور الاعتبارية
كما هو مذهب جمهور المتكلمين والشارح بعد ما استدل عليه
ذكر من استدلالات القائلين بوجوده في الخارج وهم الحكماء
وجوها ثلثة واجاب عن كل منها في الجواب عن الثالث اختار
كون التعين المشترك بين التعينات عدم الاطلاق وسلم
اشتراك جميع الافراد فيه ومنع عدم امتياز شيء منها عن الاخر
مستندا بانه انما يلزم ذلك ان لو لم يكن لكل فرد تعين خاص

معروض

معروض للتعين المطلق يمتاز ذلك الفرد عن غيره بذلك التعين الخاص
وهو ممنوع ولما كان هذا الكلام يدل بظاهره على ان كل فرد
من افراد التعين له تعين آخر خاص به ومعروض للتعين المطلق
وذلك التعين يمتاز ذلك الفرد عن ساير الافراد بذلك التعين الخاص به
الخاص به صح
يمتاز بذاته عما يشاركه في عروض التعين المطلق وكان هذا مبنيا
على تجويز التفاوت في افراد التعين بان يكون بعضها متميزا
بذاته وبعضها متميزا بتعين آخر وكان هذا المبنى مبنيا على
تجويز التفاوت في حال التعين المطلق بان يكون ماهية نوعية
لهذا البعض وعرضيا لذلك ولم يكن البداهة فارقة بين بعض
وبعض في هذا المعنى ولم يوجد دليل عاضد له اشار العلامة الشريف
الى وجه آخر احسن منه لعدم كونه مبنيا على ما بني هو عليه ولما لم
يدرك المعترض مغزاه ولم يعرف ما مبناه تكلم عليه بوجهين كل
منهما مخدوش اما الاول فلان الكلام ههنا على تقدير كون

فيه اشارة الى انه يمكن ان يراد في الدليل
من قوله جميع الافراد وفي الجواب من قوله
كل منها افراد الماهية المتعددة الافراد لا
افراد التعين فيؤول ما ذكره ح الى الوجه
الاحسن الذي ذكره المحقق الشريف الا انه غير
ظاهر من كلام الشارح في الدليل والجواب
اذ الماهية غير مذكورة صريحا في شيء منهما
بل المذكور صريحا فيهما هو التشخص فقط
فيكون المراد من الافراد افراده وهو الظاهر
فلينظر الى ذلك المقام حتى يتضح ما ذكرناه
منه سلمه



التعيّن عدميا ودعوى الانحصار في التشخص انما تصح في الموجود
الخارجي وكذا دعوى القدم كما لا يخفى على العارف بالقواعد
لكن بسوء الفهم قد غفل المعترض عنه ولكن نتنزّل عما ذكرنا فنقول
ان مبنى ما ذكره من انحصار التعيّن في التشخص هو ان كل تعيّن
له ماهية كلية ينتزعها العقل من هويته وهذا ابعد عن التحقيق
لان سلسلة الكليات كما انتهت في التصاعد الى جانب العموم
الى ما هو اعم الكل بحيث لا يشوبه شائبة خصوص اصلا بل هو عام
بحت كالجنس العالي كذلك لا بد ان تنتهي في التنازل الى طرف
الخصوص الى ما ينقطع دونه الكلية والعموم بحيث يكون ما يخصصه
ويعيّنه جزئيا حقيقيا وامرا خاصا في نفسه متعيّنا متميّزا بذاته
لا بتعيين مغاير لذاته وما هو الا التعيّنات العارضة للماهيات
النوعية ولهذا ذكر العلامة الشريف في مواضع من تاليفاته
ان كل فرد من افراد التعيّن هو في نفسه بحيث اذا لاحظه العقل

[illegible]

لم يمكن له فرض اشتراكه ولا تفصيله الى ماهية قابلة للاشتراك وامر زائد
عليها مانع من الشركة ولا يخفى ان هذا الابتناء في استناد تلك الامور
في الممكنات كلها او بعضها اما في وجودها في انفسها او في اتصاف الممكنات
بها الى فاعل مختار او فاعل موجب بشرط حادث على اختلاف
الرايين فلا يلزم قدم جميع التعيّنات في الممكنات واما قدم
البعض فقد يلتزم واما الثاني فلانه لا يخفى على منا هل انه مبني
على ان التعيّن موجود خارجي بطرا عليه العدم وقد عرفت ان الكلام
ها هنا على تقدير كون التعيّن عدميا فاضمحل ما ذكره وعلى تقدير التنزّل
عنه فنقول الظاهر ان المعتزلة مع الاشاعرة في كون التعيّن عدميا
فمع المنع الوارد على دليل وجوديته معهم ايضا فعلى تقدير كون التعيّن
ممتازا بذاته بالمعنى الذي حققناه يلزم للمعتزلة ان يكون التعيّن
ممتازا حال كونه معدوما وهم يلتزمونه بناء على ما ذهبوا اليه
من كون المعدوم الممكن ثابتا في العدم واما الاشاعرة فهم من هذا اللازم

ولما كان كلام المحقق الشريف في حيز الجواب عن
الاستدلال القائلين بكون التعيين موجودا في
الخارج ومن جملتهم الحكماء فقد جاز بناؤه على كل
من مذهبي الفريقين في امر الاختيار والايجاب
والقدم والحدوث وما يحذو حذوها تامل
سعد الله



ولا التزام بمراحل لعدم كون المعدوم الممكن ثابتا في العدم عندهم وانما
اللازم لهم على ذلك التقدير ارتفاع التعين المخصوص المتعين بذاته
عن نفسه بالكلية ولهم ان يلتزموه كما التزموا في الوجود الذي هو
عين الماهية عندهم حتى قالوا لا محيص عنه على تقدير زيادته ايضا
وقد صرح به في المواقف وشرحه والمنازعة بان الرفع لا يفيد الا على
النسبة المقتضية للتعدد الثابت في نفس الشيء بحيث لا تعدد
فلا رفع غير مضرة لان المقصود تصحيح الكلام على وفق قواعدهم
وقد حصل بما ذكرنا واما الكلام عليها فامر آخر لا نود اخذ به ههنا
مما املاح على لوحة البال بعناية الملك المتعال والحمد لله على كرم
المتوال في الغدو والآصال **وقال ايضا** قولهم الوجود مقول
بالتشكيك باحد الاسباب الثلثة الاولوية والاشدية والاقدمية
شبهه لان وجوده تعالى علة لوجود الممكنات والعلة متقدمة على المعلول
فوجوده تعالى متقدم على سائر الوجودات وفيه شيء لان وجوده

الخاص

الخاص علة لوجود الممكنات فلا يلزم من تقدم الوجود الخاص
تقدم الوجود المطلق حتى يلزم تقدم الوجود المطلق الذي هو المدعى
فلا يلزم التشكيك **اقول** بعد الاغماض عن ركاكة عباراته
وسماجة تعبيراته انا لم نجد في الكتب المتداولة عين ما نقله عنهم
ولا ما يصلح ان يكون ماخذا له الا ما ذكره العلامة الشريف في
حواشي شرح المطالع بقوله وحصول الوجود في الواجب قبل حصوله
في الممكن قبلية بالذات لانه مبدا لما عداه ومعناه على ما صرح به
في حواشي شرح التجريد ان حصول مطلق الوجود للعلة متقدم
على حصوله لمعلولها ولا شك ان حصوله لكل منهما انما هو بحصوله
لجزئيه العارض له فالمآل الى ان حصول مطلق الوجود لاحد الجزئيين
متقدم على حصوله للآخر فقد ظهر من كلامه في كتابيه ان كون وجوده
تعالى مبدا الوجود الممكن ومتقدما عليه بالعلية يوجب كون
حصول الوجود المطلق في وجوده تعالى متقدما بالذات الذي

اشار بهذا الى انه يجب عليه ان يقول لان
ما هي علة لوجود الممكنات هي وجوده
الخاص بدل قوله لان وجوده الخاص
علة لوجود الممكنات والى استدراك قوله
حتى يلزم تقدم الوجود المطلق واشار
بصيغة الجمع في العبارات والتعبيرات
الى الركاكة والسماجة ليستا
بمخصوصتين بهذا الموضع بل نظم كلامه
عن آخره لا يخلو عنهما ...
لمحرره



هو مدار التشكيك بالتقدم والتأخر على حصوله في وجود الممكن وذلك
لان حصوله لوجوده تعالى كما انه متأخر بالذات عنه لكونه بطريق
العروض كذلك حصوله لوجود الممكن المتأخر بالذات عن وجوده
تعالى وعن عروض الوجود المطلق له متأخر بالذات عنه ايضا لتحقق
الجهة الموجبة للتأخر الذاتي ههنا ايضا اعني العروض فبالضرورة
يكون حصوله لوجود الممكن متأخرا بالذات عن حصوله لوجود الواجب
بمرتبتين فثبت التشكيك في الوجود المطلق من جهة التقدم والتأخر
من غير شك فمن شك فيه او شكك ان يشك في اوايل العلوم هذا
ما تيسر لي من التلفيق والحمد لله على التوفيق **وقال ايضا** قال السيد
الشريف وجود الوجود عينه **وفيه** نظر لان الوجود زائد على الماهية
فلو كان الماهية الموجودة معدومة يلزم انفكاك الوجود عن
الماهية ح ان كان الوجود قائما باقيا يلزم ان يكون جوهرا
ولم يقل به احد وان كان منتفيا يلزم انتفاء الشيء عن نفسه وهو
باطل

اقول

اقول ان العلامة الشريف لم يذكر ارتضاءه وانتحاله بل ذكره حكاية
ونقلا حتى ضعفه في كتبه مرارا فالمناقشة في مثله ليست من دأب
المناظرة ولئن تنزلنا عنه فنقول قوله ان الوجود زائد على الماهية
يعني في الخارج كما هو مقتضى قول من زعم ان الوجود موجود ان اراد
به ان الوجود المطلق زائد عليها في الخارج بناء على وجود الطبائع
في الخارج فنختار ان الوجود المطلق بعد ما عدم الماهية الموصوفة
به يكون باقيا قائما قوله فيكون جوهرا قلنا ممنوع وانما يلزم ذلك
ان لو لم يقم المطلق بماهية اخرى وليس كذلك وان اراد به ان الوجود
الخاص زائد عليها في الخارج كما هو الظاهر فنختار انه ينتفي عند
كون الماهية الموجودة بهذا الوجود معدومة قوله فيلزم انتفاء
الشيء عن نفسه قلنا مسلم قوله وهو باطل قلنا ممنوع بما اشرنا الى تحقيقه
بعون الله وتوفيقه **وقال ايضا** قول السيد الشريف الصورة محتاجة
الى الهيولى في العوارض المشخصة مخالف لقول الحكماء بسبب تعدد



التعاين في النوع الواحد مع الهيولى **اقول** كلا القولين من كلماتهم
المتداولة فيما بينهم المشهورة بها كتبهم فنسبة احدهما اليهم و الآخر
الى غيرهم مما لا وجه له ومع هذا فليس فيما بينهما شايبة من المخالفة
والتنافي ولا علينا ان نولد لبيانه نبذا من كلماتهم حتى يتضح التعانق
في مراميهم فنقول انهم قالوا ان الصورة الجسمية التي هي جوهر
متحيز بذاته مستغنية في وجه ما عن الهيولى ومحتاجة اليها فيما يلزمها
من عوارضها فلا بد من ان تحل هي فيها لاجل احتياجها اليها ومع هذا
فهي علة لوجود الهيولى وشريكة لفاعلها لجواز ان في الحال الذي شانه هذا
وان لم يجز في الاعراض المحتاجة الى محالها في وجودها ولما كان هذا الكلام
مخالفا لقولهم ان الصورة محتاجة في عوارضها المشخصة الى الهيولى
اذ العوارض والتشخص المستفاد منها تكون حينئذ خارجة عن الهيولى
فكيف يكون الصورة المتشخصة علة لها شريكة لفاعلها اول
المحققون هذا القول بحمل العوارض على العوارض اللازمة

لتشخص

[illegible] ان العوارض المشخصة [illegible] التشخص صح

لتشخص الصورة التي اذا زالت لم يبق ذلك التشخص منها كالتناهي
والتشكل المطلق ونحو ذلك من العوارض اللازمة للاشخاص
وكذا قالوا ان الهيولى الواحدة بماهيتها وذاتها ان تعاقبت
عليها استعدادات متخالفة بسبب اعراض متفاوتة متكثرة
بها من الاين والكميات والكيفيات والاوضاع وتشخصت
هي بانفس تلك الاعراض الخاصة الحالة فيها فيتعدد اشخاص تلك
الهيولى بسبب تلك الاعراض الحالة فيها فيتعدد افراد تلك الماهية
الحالة فيها بسبب تعددها وقالوا ايضا ان شان الهيولى القبول
لا الفعل وان ما يكون قابلا لشيء لا يكون فاعلا له وبالعكس
هذه كلماتهم والذي يستفاد منها ان معنى قولهم ان الصورة
محتاجة الى الهيولى في العوارض المشخصة هو ان الهيولى علة
قابلة للعوارض اللازمة لشخصية الصورة وان معنى قولهم
سبب تعدد التعين في النوع الواحد هو الهيولى هو انها سبب





تعددها الناشي من العوارض الحالة فيها لكون علة قابلة لافراد
الماهية الواحدة الحالة فيها بل لتعيناتها ايضا واللازم من هذا
كون هيولى العناصر مثلا علة قابلة للصور النوعية للعناصر
الاربعة ولتعدد اشخاص كل واحد منها بل لتشخصاتها
ايضا وكذا كونها علة قابلة للعوارض اللازمة لاشخاص صورها
الجسمية وهم ملتزمون لكلا من هذين الامرين ويدعون ان
الواقع كذلك ومع قطع النظر عن ذلك فلن يتوهم منهما
ههنا ما يصلح منشأ لحديث التنافي حتى يحتاج فيه الى التلافي
فهو افك عظيم واثم اثيم لا ينبغي لعاقل ان يجترئ اليه او يعرج
عليه فضلا عن ان يرفعه الى المجالس العظام او يبتهج به فيما بين
الانام والحمد لله على سلامة السجية والصلوة على رسوله خير البرية
وعلى آله الهداة الاعلام وصحبه الحماة للاسلام قال المولى
المؤلف مصلح الملة والدين مصطفى بن خليل الشهير بطاشكوبري

زاد

زاد رحمه الله تعالى واسعة وقد تم هذا في اواسط صفر
ختم الله بالخير والظفر من شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة
في دار العز قسطنطينية حميت عن البلية
نقلا عن قد استراح القلم من خط المؤلف روح الله روحه ونور ضريحه يوم
الاحد الرابع عشر من شهر ربيع الآخر لسنة اربع وسبعين وتسعمائة
على يدي العبد الضعيف الفقير الى الله الصمد كمال
الدين محمد بن محمد بن مصطفى المذكور عفى الله
عنهم وعن سائر المسلمين اجمعين
آمين فآمين ثم آمين
تم

قوبل بانقد النسخ